مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: الامتيازات النفطية في المنطقة الكويتية – السعودية المحايدة 1933 – 1958م (دراسة تاريخية)
اسم الكاتب: حنان السيد جودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9421
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 23:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة

المجلد 22، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

مارس 2025م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 22 العدد 1
https//:doi.org/10.36394/jhss/22/1/4

الامتيازات النفطية في المنطقة الكويتية – السعودية المحايدة 1933 - 1958م (دراسة تاريخية)

حنان السيد جودة[1]

تاريخ الاستلام: 08-07-2023 **تاريخ القبول: 17-11-2023**

ملخص البحث:

أدت الامتيازات البترولية في الخليج العربي دوراً كبيراً في تطور المنطقة على الأصعدة كافة، إلا أن الخلافات الحدودية كانت تقف عائقاً أمام الاستغلال الأمثل للمناطق الحدودية، وكان من بين تلك المناطق المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، والتي تأسست بموجب اتفاقية العقير 1922م بين السعودية وبريطانية نيابةً عن شيخ الكويت، وقد أصبحت هذه المنطقة ذات أهمية عقب الاكتشافات النفطية في كل من السعودية والكويت.

ومن ثم فقد سعت الشركات النفطية الكبرى للحصول على امتياز المنطقة منذ عام 1933م؛ إذ ظفرت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California بحق الأفضلية في البحث عن النفط بالمنطقة المحايدة من جانب السعودية، إلا أن بريطانيا وقفت عائقاً أمام حصولها على الامتياز من الجانب الكويتي، ودخلت الشركات في منافسة من أجل الحصول على الامتياز حتى حصلت شركة أمينويل Aminoil وشركة جيتي Gettyعلى الامتياز من الكويت والسعودية بين عامي 1948 و1949م، واتفاقات على التعاون فيما بينهم للبحث عن النفط في المنطقة المحايدة، وقد فتح هذا الباب لشركة الزيت العربية المحدودة للحصول على امتياز المنطقة البحرية (المغمورة) المحايدة بين عامي 1957 - 1958م، ومن ثم فإن هذه الدراسة تتناول المباحثات والاتفاقيات الخاصة بالمنطقة الكويتية – السعودية المحايدة البرية والبحرية بين عامي 1933 و1958م

الكلمات الدالة: الكويت، السعودية، أمينويل، جيتي، شركة الزيت العربية.

(1) كلية الآداب - جامعة دمياط (دمياط – مصر)
hagouda27@gmail.com

المقدمة:

يُعرف المؤرخون المنطقة المحايدة بأنها الأراضي المتنازع عليها بين دولتين، وعدت محايدة حلاً للنزاع، ظهرت المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية في عام 1922م بعد اتفاقية العقير بين الملك عبد العزيز وكوكس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن شيخ الكويت[1]، وتُعد هذه المنطقة من المناطق الغنية بالنفط، ونظراً لأهمية استغلالها دخلت الكويت والسعودية في مفاوضات ثنائية، وبين كل دولة على حدة وبين شركات البترول العاملة في الخليج خلال الفترة ما بين عامي 1933م و1958م وذلك لاستغلال نفط المنطقة.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات عديدة، أبرزها:

- ما دور بريطانيا في تحديد المنطقة المحايدة، وأثر ذلك على استغلال النفط في المنطقة؟
- لماذا ظلت المنطقة بدون امتياز حتى عام 1948م، على الرغم من حصول شركة ستاندارد أويل على حق الأفضلية في البحث عن البترول بالمنطقة المحايدة في عام 1933م؟
- هل أثرت أزمة السويس على منح امتياز المنطقة (المغمورة) المحايدة لشركة الزيت العربية المحدودة؟
- ما الآثار التي خلفها اكتشاف واستغلال النفط في المنطقة المحايدة على العلاقات السعودية الكويتية؟

وقد وقع الاختيار على عام 1933 كبدايةً للدراسة؛ إذ إنه العام الذي وقعت فيه شركة ستاندارد أويل Standard Oil of California مع السعودية امتياز البحث والتنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية، والتي بمقتضاها حصلت على حق الأفضلية في البحث بالمنطقة المحايدة، وقد انتهت الدراسة بعام 1958؛ إذ إنه العام الذي تم فيه توقيع امتياز استغلال نفط المنطقة البحرية (المغمورة) المحايدة بين الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة، والتي سبقها توقيع اتفاقية مماثلة للشركة مع السعودية، لينتهي بذلك التنافس على امتياز نفط المنطقة المحايدة البرية والبحرية

وستتناول هذه الدراسة تطور الخلاف بين السعودية والكويت حتى ترسيم الحدود وظهور المنطقة المحايدة بناءً على اتفاقية العقير في عام 1922م، والتنافس بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية على الحصول على امتياز نفط المنطقة خلال الفترة ما بين

(1) للمزيد من التوضيح، طالع خريطة رقم (1، 2) بنهاية البحث.

عامي 1933 و1947م، والدور الذي قامت به بريطاني لدعم الشركات البريطانية من أجل الحصول على الامتياز، وأثر ذلك على العلاقات بين السعودية والكويت، وتوقيع اتفاقية استغلال نفط المنطقة المحايدة بين الكويت وشركة أمينويل Aminoil في عام 1948م، وكذا تخلي شركة أرامكو على امتياز نفط المنطقة للسعودية، ومنح الأخيرة امتياز نفط المنطقة لشركة جيتي Getty في عام 1949، وما تبع ذلك من التعاون بين شركة أمينويل وشركة جيتي لاستخراج النفط من المنطقة بشكل مشترك، والتعاون بين الكويت والسعودية لإدارة المنطقة بشكل مشترك، خاصة بعد اكتشاف النفط، ومنح امتياز نفط المنطقة البحرية المحايدة لشركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) بين عامي 1957 و1958م، وما تبع ذلك من اكتشاف النفط، وبدأ تصديره في عام 1961م

وقد استندت الدراسة على الوثائق البريطانية غير المنشورة المتمثلة في وثائق مكتب الهند India Office Record (I.O.R.)، والمحفوظة في مكتبة قطر الرقمية، وكذلك وثائق الخارجية البريطانية Office Foreign (F.O.)، إلى جانب الوثائق البريطانية المنشورة، من أبرزها Records of Kuwait 1899 - 1961، و,Arabian Boundary Disputes Saudia - Kuwait 1829 - 1991، بالإضافة إلى بعض المصادر الأجنبية والعربية التي أسهمت في فهم بعض جوانب هذه الدراسة

التمهيد:

تمتد المنطقة المحايدة جنوبي الكويت، أراضيها قاحلة، وتبلغ مساحتها (520 كم2) (بيربي، 1959م، ص134)، كانت هذه المنطقة حتى عام 1913م تقع ضمن نطاق المنطقة الحدودية بين الكويت وإمارة آل رشيد في الأحساء - والتي كانت تتبع الدولة العثمانية - ، ونظراً لخضوع الإماراتيين للدولة العثمانية، فقد ظلت هذه المنطقة بدون تحديد، وكانت مستقراً للقبائل الرحل في المنطقة (الزعاريرر، 1997م، ص ص17 - 129)، حتى استقلال شيخ الكويت مبارك الصباح بإماراته، وتحالفه مع البريطانيين، ففي الثالث والعشرين من يناير 1899م وقع الشيخ مبارك مع المقيم البريطاني في الخليج مالكولم جون ميد Maed على اتفاقية سرية، التزم فيها الشيخ مبارك عن نفسه وورثته وحلفائه بأن لا يتصرفوا في أي جزء من أراضيهم، ولا يقبلوا أي وكيل أو ممثل لبلد أجنبي بدون موافقة الحكومة البريطانية، وتعهدت بريطانيا مقابل ذلك بمساعدة حاكم الكويت (مركز دراسات الدار العربية للموسوعات، 2008م، ص73)، ولم يعلن عنها إلا في عام 1900م بعد المحاولات الألمانية للضغط على الشيخ "مبارك" للتنازل عن جزء من أراضيه (عبد العال، 1995، ص ص340 - 341)

بعد توقيع معاهدة الحماية عام 1899م، وانتشار أنبائها، رفضت الدولة العثمانية المعاهدة بين الكويت وبريطانيا، وقام الوالي العثماني في العراق بالتضييق على الشيخ مبارك (بونداريفسكي،1994م، ص144)، وظلت الخلافات قائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية حول الكويت حتى عام 1912؛ إذ أبدى العثمانيون استعدادهم لتسوية مشكلاتهم مع الكويت (الغنيم وآخرون، 1997، ص92)، وفي عام 1912م حدث اتفاق بريطاني – عثماني بسيادة الباب العالي الاسمية على الكويت، وفيه تعهّدت الدولة العثمانية بوقف التدخل في الشؤون الداخلية للكويت، كما أنها اعترفت بالاتفاقيات التي عقدها الشيخ "مبارك" مع البريطانيين، هذا الاتفاق فتح الباب لمفاوضات عام 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية (الغنيم وآخرون، 1997، ص136)

وفي التاسع والعشرين من يوليو 1913 وقعت الدولة العثمانية وبريطانيا اتفاقية حول الكويت، ضمت ترسيم الحدود الكويتية، أهم ما جاء فيها:

- حدود الكويت في الأراضي التي تقوم على شكل نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويكون خور الزبير في أقصى حدها الشمالي، والقرين على حدها الجنوبي، وتدخل الجزر الكويتية وربة، بوبيان، مسكان، فيلكا، عوهة، كبر، قاروه، وأم المرادم ضمن هذه المنطقة.

- الأراضي التابعة لشيخ الكويت تكون من مصب خور الزبير تجاه الشمال الغربي ماراً جنوب أم قصر وجبل سنام وسفوان، وترك أم قصر وسفوان وجبل سنام للبصرة، وأن مثل هذه الأماكن وآبارها تركت للبصرة، ثم ناحية الجنوب الغربي عبر الباطن إلى حفر الباطن ثم الجنوب الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة.

- الدولة العثمانية لن تقوم بأي عمل إداري مستقل عن شيخ الكويت، وعدم إقامة حصون أو عمل عسكري دون إذن من الحكومة البريطانية (العنزي، 2001م، ص18).

وبعد ضم ابن سعود للأحساء عام 1913م ظهرت مشكلة الحدود بين الجانبين، وعندما حاول شيخ الكويت الشيخ سالم الصباح في عام 1920م بناء مركز في بلبول (دوحة على ساحل الإحساء تبعد 90 ميلاً عن جبيل) معتمداً في ذلك أنها أبعد نقطة في حدود بلاده حسب الاتفاقية الأنجلو - عثمانية 1913م، اعترض ابن سعود وكتب للشيخ سالم والوكيل السياسي في الكويت، ونتيجة لذلك عدل الشيخ إقامة النقطة الحدودية (أبو حاكمة، 1984، ص ص345 - 346)

وتلا ذلك تبادل المراسلات والمندوبين بين ابن سعود والشيخ سالم، وتدخل الإنجليز من أجل التحكيم، فدعا المقيم السياسي بيرسي كوكس لاجتماع يُعقد في العقير لحل الخلافات الحدودية بين السعودية[1] والكويت والعراق (الشملان، 1986م، ص ص186 - 192)، بدأ المؤتمر أعماله في 27 نوفمبر 1922م، وحضره الميجور مور More الوكيل السياسي في الكويت ممثلاً عن شيخ الكويت، والوفد النجدي برئاسة الملك عبد العزيز، كما حضر المؤتمر فرانك هولمز F. Holmes ممثل الشركة الشرقية العامة للبترول Eastern and General Syndicat، وحضر الميجور ديكسون Dickson مرافقاً لبيرسي كوكس الذي ترأس جلسات المؤتمر(Kelly,1964, pp.179 - 181)

وفيما يخص الحدود الكويتية - السعودية أعطى كوكس ثلثي أراضي الكويت إلى نجد؛ بحيث أصبحت مساحة الكويت ستة آلاف ميل مربع، بحجة أن سلطة آل صباح في الصحراء أصبحت أقل مما كانت عليه يوم توقيع الاتفاق الأنجلو - عثماني 1913م، ورسم من جنوب وغرب الكويت منطقتين محايدتين، توزعت فيهما الحقوق مناصفة بين الكويت ونجد في الرعي والنفط مستقبلاً (Troeller,) 1976, p.175.

وهكذا ظهرت المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ونصت الاتفاقية على أن هذا الوضع سيبقي مؤقتاً إلى أن يُعقد اتفاق آخر بين البلدين، ولم تذكر الاتفاقية ما هي الحقوق المتساوية، بل تركت للطرفين الحرية في اتباع ما يجدون مناسباً لإداراتها، وحسب الاتفاقية تقع المنطقة جنوب الكويت، يحدها من الشمال - الحد الجنوبي - للكويت، ومن جهة الشرق يحدها الخليج، ويحدها غرباً منطقة صحراوية تسمي "الشق"، أما جنوباً فخط يتجه من الشق عبر عين العبد إلى نقطة على الساحل شمالي رأس المشعاب (Records of Kuwait 1899 - 1961, Vol.7, 1989, p.367)، وكانت مساحتها تبلغ 2500 ميل، وتساوي 36 % من مساحة الكويت، تركت بدون حسم(Arabian Boundary Disputes, Vol. 10, 1992, pp.747 - 749.)

وقد تأثر شيخ الكويت الشيخ أحمد الجابر عندما أبلغه كوكس بالاتفاقية، وعاتبه لعدم استشارته، وبمنح ثُلثي أراضي الكويت لابن سعود، فأجابه كوكس: "إن السيف أقوى من القلم"، بمعنى أن ابن سعود لو لم يأخذها بالقلم، لأخذها بالقوة (أبو حاكمة، 1984، ص ص357 - 359).

وبعد إقرار الاتفاقية كانت مسألة استغلال نفط المنطقة من القضايا التي ظلت عالقة، خاصة وأن استغلال النفط يتطلب موافقة الجانبين - الكويتي والسعودي - ، بدأت أول

(1) كانت السعودية - آنذاك - تعرف باسم سلطنة نجد، وفي عام 1926م غُيِّر الاسم إلى مملكة نجد والحجاز وملحقاتها، وفي عام 1932م تم توحيد المملكة تحت اسمها المعروف الآن - المملكة العربية السعودية - .

محاولة لاستغلال نفط المنطقة في عام 1923م، بعد منح الملك عبد العزيز امتياز المنطقة "للشركة البريطانية الشرقية العامة EGS" التي كان يعمل فيها "هولمز" وكان مبعوثها الشخصي، وكان من ضمن الاتفاق دفع بدل سنوي تتعهد به الشركة بمقدار (2000) ألفَي جنيه استرليني سنوياً مع نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها عند اكتشاف النفط، وفي حالة عدم دفع الشركة بدل الإيجار السنوي أو عدم المباشرة بالتنقيب خلال مدة الاتفاق من حق الملك عبد العزيز بن سعود إلغاء الامتياز (العقاد، 1973، ص ص16 - 17)

وإثر ذلك أرسل الملك عبد العزيز إلى شيخ الكويت الشيخ أحمد الجابر الاتفاقية لتوقيعها، إلا أن الأخير تردد في الموافقة قبل الحصول على إذن من الحكومة البريطانية (Arabian Boundary Disputes, Vol. 11, 1992, pp.17 - 19)، وبعد مشاورة الإدارة البريطانية وافقت في عام 1924م على السماح للشيخ أحمد الجابر بتوقيع الاتفاقية. (F. O. 371/16871,1923)

بدأت الشركة الشرقية أعمالها في المنطقة، إلا أنها عجزت عن استكمال عملياتها نظراً للتكاليف المرتفعة، مما اضطرها إلى التوقف عن دفع الإيجار السنوي بعد سنتين من الاتفاقية، الأمر الذي دفع الملك بن سعود إلى إلغاء الامتياز في عام 1928م .(Bin Salman, 2000, p.7)

وإثر ذلك توقفت محاولات التنقيب عن البترول في المنطقة حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وبعد نجاح السعودية في جذب الشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول في المنطقة، اعتبرت بريطانيا وصول الأمريكان تهديداً لنفوذها في الخليج، ومن ثم دخلت في منافسة مع الشركات الأمريكية على منح امتياز نفط المنطقة المحايدة.

- **التنافس على نفط المنطقة المحايدة 1933 - 1947م:**

نجحت الشركات الأمريكية في الدخول إلى سوق النفط السعودي في عام 1933م، بعد أن وقعت شركة (ستاندارد أويل) الأمريكية أول اتفاقية بينها وبين المملكة العربية السعودية في 29 مايو 1933م، للبحث والتنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية من المملكة، وفيما يخص المنطقة المحايدة فقد تضمنت الاتفاقية منح الشركة حق الأفضلية في البحث والتنقيب بالمنطقة المحايدة المتاخمة للخليج العربي الواقعة جنوباً (خلف، 2018م، ص ص85 - 86)

وإثر ذلك سعى الملك عبد العزيز لإقناع شيخ الكويت أحمد الجابر بأن يمنح امتياز النفط في المنطقة لنفس الشركة، وخلال لقاء الملك عبد العزيز مع الشيخ أحمد الجابر في العشرين من فبراير 1933م، أبلغ الملك عبد العزيز الشيخ أحمد بالفوائد التي ستجنيها الكويت إذا وافق على منح الامتياز للشركة الأمريكية، وأعرب عن استعداده لحل مشكلة

المسابلة[1]، ودعم الكويت في مواجهة الأطماع العراقية، في مقابل موافقة الشيخ أحمد على منح الامتياز(F. O. 371/16837, 27 April 1933)

وبعد طرح الموضوع على "ديكسون" الوكيل السياسي في الكويت، أبلغ الوكيل السياسي الشيخ أحمد بوجوب الامتناع عن إعطاء أي قرار يخص بترول المنطقة المحايدة دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية (F. O. 371/16837, 5 June 1933).

كانت بريطانيا تخشى أن تفقد مركزها في الكويت إذا سمحت للشركات الأمريكية بالحصول على نفط المنطقة، ولمواجهة الضغوط السعودية طلبت الإدارة البريطانية من شركة البترول الأنجلو - فارسية "Anglo - Persian Oil Company "A. P. O.C العمل للحصول على امتياز بترول المنطقة المحايدة في الكويت (F. O. 371/16871, 10 August 1933)، ولتعزيز التحرك البريطاني داخل الكويت حصلت شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company Limited[2] في عام 1934 على حق التنقيب عن النفط داخل الكويت (خلف، 2018م، ص88)

كما حاولت بريطانيا التوصل إلى تسوية ودية مع الملك عبد العزيز، وفي 25 سبتمبر 1934م جرت مباحثات بين مندوبين من وزارة الخارجية البريطانية ونائب وزير الخارجية السعودي فؤاد حمزة في لندن، واقترح الأخير تقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين متساويين لأغراض الامتياز فقط، أو من خلال رسم حدود سياسية لهذه المنطقة؛ بحيث يكون الجزء الشمالي للكويت، والجزء الجنوبي للسعودية، وقد رحبت الحكومة البريطانية بهذا الاقتراح، وعرضت أيضاً اقتراحين آخريين، هما:

- إلغاء البند الذي يعطي امتياز النفط لشركة كاليفورنيا في المنطقة، وجعلها تختار إما أن يدفعوا رسوم تحصيل الامتيازات، أو أن يتنازلوا عن حقوقهم.

(1) المسابلة (أو الشراء بالأجل): هي عملية تجارية كان يقوم بها بعض الأعراب الذين يفدون إلى الكويت من بادية شمال شرق الجزيرة (حائل والقصيم ونجد) في فصل الربيع، ويشترون ما يحتاجون إليه من مواد غذائية، ثم يعودون إلى بلادهم لبيعها هناك، ثم يفدون إلى الكويت في الربيع ومعهم منتجات أغنامهم وإبلهم لبيعها في الكويت، ولدفع ما عليهم من دين وشراء المزيد من المواد الغذائية والكساء، كل ذلك دون دفع ما عليهم من ثمن للتجار في الكويت مقدما، بل إن التجار الكويتيين كانوا يتساهلون كثيرا مع هؤلاء الأعراب (المسابلين) فلا يلزمونهم بدفع أثمان البضائع إلا بعد سنة أو اثنتين، ودون أن يحسبوا عليهم فائدة لقاء ذلك، فلا التجار يخسرون في هذه العملية ولا الأعراب يخلون بوعدهم بدفع ما عليهم من دين في الموسم القادم، وقد نمت هذه التجارة وازدهرت حتى بداية عهد الشيخ أحمد الجابر، فنتيجة للخلافات الحدودية، أوقف الملك عبد العزيز المسابلة بين البلدين (الحجي، 2007، ص ص296 - 297).

(2) شركة بريطانية تأسست عام 1934م، تملكها مناصفة شركة النفط الأنجلو - إيرانية، وشركة الخليج للاكتشافات الأمريكية Gulf Company for American Discovery .

- أن تقنع السعودية شركة كاليفورنيا بالتنازل عن امتيازهم في المنطقة المحايدة، مقابل حقوق جديدة في منطقة ذات قيمة مساوية في مكان آخر داخل السعودية (F. O. 371/17918 - 19, 25 October 1934).

وبعد دراسة الموضوع رأى الطرفان صعوبة تنفيذ هذه المقترحات، فمن الصعب تقسيم المنطقة بالتساوي؛ لأن المنطقة تسكنها قبيلة "العوازم" فيصعب لذلك تقسيم هذه القبيلة، أما المقترحات الأخرى رفضتها السعودية لخشيتها من أن تتضرر مصالحها الاقتصادية مع شركة (ستاندارد أويل)، ومن ثَمَّ رُفِضَت جميع المقترحات (الجاسم، 1997م، ص ص219 - 221)

وفي يونيو 1935م قدَّم حافظ وهبة السفير السعودي في لندن اقتراحًا آخر للحكومة البريطانية، بمنح امتياز مشترك بين شركة نفط العراق I. P. C.، ومجموعة أويني، وشركة ستاندارد أويل، على أن تحصل المجموعة على ثلث الأسهم في الامتياز، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا المقترح، واقترحت حصول مجموعة شركات على امتياز المنطقة، وليس ثلاث شركات فقط (F. O. 371/19004, 9 Jan 1935)

ومن الراجح أن بريطانيا كانت ترى ضرورة منع شركة ستاندارد أويل من الدخول إلى سوق النفط في الكويت، لكنها كانت تخشى أن يؤثر ذلك على علاقتها مع السعودية، وفي الوقت نفسه كانت تخشى أن يؤدي رفضها بدون أسباب إلى إثارة التوتر بينها وبين شيخ الكويت، ومن ثم رأت أن الحل في مد أمد المفاوضات حتى تتمكن من إيجاد حل بديل

رأت بريطانيا ضرورة مساندة واحدة من الشركات البريطانية للسعي لدى شيخ الكويت للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، ولهذا أوعزت إلى "هولمز ممثل شركة النفط المحدودة British Petroleum Privileges Limited" " أن يتباحث مع الشيخ أحمد للوصول إلى اتفاق بخصوص حصة الكويت في المنطقة المحايدة، إلا أن الشيخ لم يبد موافقته على أساس أنه لم يفكر في الموضوع، ووعد ممثل الشركة بأنه إذا ما فتح باب التفاوض فسيبلغها بذلك (خلف، 2018م، ص90)

من جانبه حاول المقيم السياسي في الكويت إغراء الشيخ أحمد لمنح الترخيص لشركة النفط المحدود، غير أن فشل شركة بترول الكويت في العثور على البترول، حتى ساد الاعتقاد وقتها بأنه لا وجود للبترول في الكويت، دفع ذلك شركة النفط المحدود لتردد في تحريك الموضوع (الجاسم، 1997م، ص 219)

لكن بعد اكتشاف البترول في الكويت عادة شركة البترول المحدودة إلى طرح موضوع استغلال نفط المنطقة المحايدة، وفي مطلع عام 1938م عرض على الحكومة السعودية أن تمنحها ترخيصاً في المنطقة المحايدة، وتدفع مقابل ذلك مبلغ 100 ألف جنيه ذهباً، إلا أن الملك عبد العزيز كان متردداً في منح الترخيص (الجاسم، 1997م، ص 219). ويبدو أن السعودية كانت تفضل التعاون مع الشركات الأمريكية، نظراً لعدم وجود مصالح سياسية لها في المنطقة

وللضغط على الملك عبد العزيز شجعت الخارجية البريطانية شركة البترول المحدود للتفاوض مع شيخ الكويت بأن يمنحها ترخيصاً في القسم الذي يخصها في المنطقة المحايدة (خلف، 2018م، ص90)

إلا أن ابن سعود فوت الفرصة على كل من بريطانيا وشركة البترول المحدودة ووقع مع شركة ستاندارد أويل "الاتفاقية الملحقة"، لتشمل المساحة المتفق عليها بموجب اتفاقية عام 1933 إضافة إلى المناطق غير المشمولة وهي: المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، والمنطقة المحايدة السعودية – العراقية، التي عدل فيها هذا الاتفاق ليشمل كافة المناطق بما فيها البحرية والبرية (قاسم، 1935، ص485)

اعترضت الحكومة البريطانية على هذه الاتفاقية بدافع أن وضع المنطقة يحتم موافقة الحاكمين قبل منح الامتياز، ولتخفيف حدة هذه الاعتراضات حاولت شركة ستاندارد أويل التعاون مع الشركة البريطانية للحصول على امتياز مشترك، لكن شركة البترول المحدودة رفضت هذا التعاون (خلف، 2018م، ص90)

وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى إيقاف جميع المفاوضات، وظلت المنطقة المحايدة بدون أي استغلال حتى انتهاء الحرب، وما تبع ذلك من تغيير الأوضاع في منطقة الخليج.

- **الامتياز الكويتي لاستغلال المنطقة المحايدة 1948م:**

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت بريطانيا على الرغم من انتصارها عسكرياً، إلا أنها تكبدت خسائر كبيرة، فخرجت منهكة اقتصادياً وعسكرياً؛ ونتيجة لذلك ازدادت أهمية الخليج النفطية، وغيرت بريطانيا من إدارتها للمنطقة؛ حيث تم نقل مقر المقيم السياسي من بوشهر إلى البحرين في عام 1946م، وتم نقل مسؤولية الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية مباشرة (F. O. 371461426, 18 March 1947)

ولتعزيز مصالحها في المنطقة رأت بريطانيا ضرورة التفاهم مع الإدارة الأمريكية في الخليج، وكان من ضمن التسويات تعهد البريطانيين بتوجيه الوكلاء السياسيين في

الخليج لتجنب الاحتكاك إلى أدنى صورة ممكنة مع ممثلي الحكومة والأفراد الأمريكيين في المنطقة، والسمح لشركات البترول الأمريكية العمل في الخليج بحرية (عبد الغني، 1981، ص ص279 - 280)

وفي عام 1946م أعلن شيخ الكويت للمقيم السياسي في الكويت عن رغبته في استغلال الجزء الخاص من بلاده في المنطقة المحايدة، وفي نوفمبر 1946م تلقي الشيخ أحمد موافقة بريطانيا بالسماح له في أن يفاوض الشركات المتقدمة له بعروض (خلف، 2018م، ص ص90 - 91)

وإثر ذلك فتح الشيخ أحمد المجال للشركات النفطية لتقديم العروض، وأوضح أن الاختبار والمفاضلة سيكون مبنيين على خيار اقتصادي بحت، يمنح الامتياز للشركة التي تدفع أكثر، وإثر ذلك تقدمت شركة نفط بارما المحدودة Parma Oil Company Limited، وهي شركة بريطانية مستقلة، بعرض للحصول على الامتياز، من أهم بنوده:

- تدفع الشركة مبلغ 375 ألف جنيه إسترليني خلال 30 يوماً من توقيع الاتفاق بين الطرفين.
- تدفع الشركة 50 ألف جنيه إسترليني سنوياً للكويت حتى تعثر على النفط بكميات تجارية.
- الالتزام بالحفريات ضمن المنطقة المحايدة، وتكون خاضعة لاتفاق مع ابن سعود والشركة الأمريكية.

كما طلبت شركة نفط بارما من الشيخ أحمد أن يساعدها في التوصل إلى اتفاق مع ابن سعود والشركة الأمريكية التي منحها الامتياز، إلا أن الشيخ أحمد رفض هذا العرض (خلف، 2018م، ص ص91 - 92)

وإثر ذلك تقدمت شركة البترول الأمريكية المستقلة American Independent Oil Company، والتي تعرف اختصاراً باسم " أمينويل Aminoil"، بعرض للحصول على امتياز نفط المنطقة المحايدة في الجزء الخاص بالكويت في عام 1948م، من أهم بنوده:

- يمنح الشيخ أحمد بموجب هذا الاتفاق للشركة الأمريكية المستقلة ما له من حقوق في المنطقة المحايدة، بما في ذلك جميع الجزر والمياه الساحلية التابعة لها، ويستمر العمل بهذا الاتفاق لمدة 60 سنة من تاريخ العقد.
- تتعهد الشركة بدفع 250 ألف دولار عند توقيع العقد، وإيجاراً سنوياً قدره 625

ألف دولار حتى العثور على النفط، ودولارين ونصف عن كل طن - وهي أعلى نسبة بالخليج آنذاك -

- تدفع شركة أمينويل ثلث الحصيلة الإجمالية من بيع الغاز الطبيعي.
- تدفع الشركة 15 % من أصل مجموع أسهمها التي ستتفرع عنها للقيام بأعمال التنقيب عن البترول، وهذه الأسهم تمثل نصيباً صافياً بنسبة 15 % في الشركة المتفرعة المذكورة دون أية مساهمة لشيخ الكويت (Kuwait Political Agency, Vol. 11, 1994, pp.435 - 442).

وافق الشيخ أحمد على هذه الاتفاقية بعد الرجوع إلى الإدارة البريطانية، وفي الثامن والعشرين من يونيو 1948م تم توقيع الاتفاقية بين الشيخ أحمد، ونائب رئيس شركة " أمينويل "، وقد شمل مساحة ألف ميل مربع، ولمدة 60 سنة (Kuwait Political Agency, Vol. 11, 1994, pp.442 - 467)

لقد أثار هذا العرض حفيظة شركات النفط الأخرى التي بدأت تشيع أن أمينويل تقصد من وراء هذا الاتفاق تدمير سوق النفط؛ لأن ما قدمته للكويت أكثر بكثير من الذي دفعته أرامكو[1] في منطقة الأحساء (العطار، د.ت، ص86)

وقد أدى هذا الاتفاق إلى الضغط على أرامكو في الجزء الخاص بالمملكة، فعلى الرغم من حصول شركة البترول العربية الأمريكية "أرامكو" على الامتياز، فإنها لم تمارس حقها في استغلالها بسبب الرفض البريطاني للتعاون معها قبل الحرب العالمية - كما سبق الإشارة -

ازدادت الصعوبات بعد توقيع الكويت اتفاقية الامتياز، خاصة وأنها كانت أفضل من الاتفاق السعودي؛ لذا أرسل ابن سعود رسالة للشيخ أحمد يطلب إليه إرسال نسخة منها للاطلاع عليها (Kuwait Political Agency, Vol. 11, 1994, p.468). وبعد الاطلاع على الاتفاقية قامت المملكة بإعادة النظر في الاتفاق السعودي مع أرامكو، وهذا ما سيتم توضيحه تالياً

(1) تكونت أرامكو في عام 1944م من تحالف أربع شركات أمريكية هي: شركة ستاندارد اويل، وشركة تكساس وشركة ستاندارد اويل اوف نيوجرسي، وتكون حصة هذه الشركات بنسبة 30 % لكل منها، أما العشرة الباقية فكانت حصة شركة سكوني فاكوم (العطار، د.ت، ص77).

- **الامتياز السعودي لاستغلال المنطقة المحايدة 1949م:**

بعد توقيع الاتفاقية الكويتية، رأى الملك عبد العزيز ضرورة إعادة النظر في اتفاقية استغلال المنطقة الموقعة مع أرامكو، وقد فضلت الأخيرة التخلي عن الامتياز لعدة أسباب، من أهمها:

1. وعورة المنطقة.
2. ارتفاع حرارتها صيفاً وشدة بردها شتاءً.
3. كثرة العواصف الرملية.
4. اشتراك دولتين في ملكيتها مما يجعلها محلاً للمشاكل في المستقبل (العطار، د.ت، ص85).
5. حصول شركة أرامكو على امتياز إضافي في المنطقة المغمورة بساحل المملكة الشرقي، واكتشاف النفط فيه بكميات تجارية. (Bin Salman, 2000, p.17)

ونتيجة لذلك تخلت أرامكو عن حقها في المنطقة في العاشر من أكتوبر 1948م، وبذلك أصبحت المنطقة المحايدة منطقة مفتوحة مما فتح المجال للشركات البترولية للتنافس من أجل الحصول على امتياز المنطقة (Bin Salman, 2000, p.17)

وفي يناير 1949 تقدمت شركة بترول "الباسيفيكي الغربي Pacific Oil Corporation" المعروفة باسم "جيتي Getty" إلى ابن سعود بطلب للحصول على الامتياز في النصف المشاع للمملكة في المنطقة المحايدة (العطار، د.ت، ص88).

وافق ابن سعود على منح شركة جيتي الامتياز، ولكن بشروط تحقق للسعودية أكبر مردود اقتصادي، وفوض ابن سعود وزير المالية "عبد الله سليمان الحمدان" بأن يتفاوض مع مندوب الشركة حول الامتياز(Bin Salman, 2000, p.17)

لم تستغرق المفاوضات وقتاً كبيراً، نظراً لموافقة الشركة على طلبات الملك عبد العزيز، وبعد أقل من شهر تم توقيع الاتفاقية في 20 فبراير 1949م بين السعودية والتي مثلها عبد الله سليمان، وبين الشركة التي مثلها برناباس. ب. هادفيلد، من أهم بنوده:

1. تدفع شركة (جيتي) للحكومة السعودية عند توقيع الاتفاقية (9.500.000 مليون دولار) دفعة أولية أو فورية.
2. تدفع شركة (جيتي) المبلغ السنوي للحكومة السعودية الذي يبلغ مليون دولار دون النظر إلى وجود النفط.

3. تدفع (شركة جيتي) ريعاً قدره (55) سنتاً عن كل برميل من النفط في هذه المنطقة أو من أي منطقة من منطقة الامتياز المشمول والذي تقوم الشركة بإنتاجه أو أي طرف آخر تخوله الشركة بعملية الإنتاج.

4. تتعهد الشركة بتسليم (100.000) جالون من النفط الخام أو أي منتوج آخر للحكومة السعودية دون مقابل.

5. تتعهد الشركة ببناء مصفاة للنفط بطاقة (12000) برميل يومياً يصل إنتاجها إلى (75000) برميل يومياً لمدة 90 يوماً (Bin Salman, 2000, pp.17 - 18).

شكل منح امتياز المنطقة المحايدة لشركتين مختلفتين عائقاً أمام البحث والتنقيب عن البترول في المنطقة، ولحل هذه الأزمة دخل الجانبان في مفاوضات لتنظيم العمل الإداري في المنطقة

- **التعاون النفطي في المنطقة المحايدة:**

بعد منح الامتياز السعودي لشركة جيتي رأت بريطانيا أن ذلك قد يشكل ضغطاً على الجانب الكويتي، ومن ثم تلكأت بريطانيا في الاعتراف بالامتياز السعودي إلى أن يتم الاتفاق على تنظيم إداري في المنطقة المحايدة (F. O. 371/17919, 1949)

وإثر ذلك رأت الحكومتان البريطانية (كممثلة لشيخ الكويت) والسعودية ضرورة وضع ترتيبات لإدارة المنطقة ومراقبة الشركتين، فتم الاتفاق على إنشاء مجلس مشترك لإدارة المنطقة يضم مندوبين من الحكومتين: السعودية والكويتية، وتكون رئاسة جلساته بالتعاقب، ونفقاته بالتساوي، ولا يسمح بعمل غير السعوديين والكويتيين إلا للضرورة وبالتساوي (Kuwait Political Agency, Vol. 11, 1994, pp.570).

كما تم الاتفاق بين الشركتين " أمينويل وجيتي" على أن تقوما بعمليات الاستغلال في المنطقة المحايدة بصورة مشتركة (قاسم، 1935، ص ص486 - 487)، وأنفقت الشركتان قبل استخراج النفط ما مجموعه 30 مليون دولار على عدد من الآبار الجافة. (Bin Salman, 2000, p.18)

وفي عام 1953م تم اكتشاف النفط بصورة تجارية في المنطقة، وبدأ الإنتاج في عام 1954، تلاه التصدير في عام 1955م، ونظراً لغزارة النفط في المنطقة بَنَت الشركتان مصفاة نفط بسعة 36000 برميل يومياً، على الرغم من أن الاتفاقية كانت تنص على بناء مصفاة بسعة 12000 برميل فقط (Bin Salman, 2000, p.18)

أدى اكتشاف البترول في المنطقة إلى تحويلها إلى منطقة ذات أهمية إستراتيجية، كما شجع الشركات الأخرى على السعي للحصول على امتياز مماثل في المنطقة المغمورة المحايدة

- **امتياز المنطقة المغمورة (البحرية) المحايدة 1957 - 1985م:**

لفت اكتشاف النفط في المنطقة المحايدة، والبدء في تصديره عام 1955م اهتمام الشركات العالمية للسعي للحصول على امتياز المنطقة المغمورة، لكن بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956م حدثت أزمة بين الدول العربية والدول الغربية، أسفرت عن توتر العلاقات بينهما، وتوقف المباحثات النفطية، استغلت اليابان[1] هذه الأزمة واقترحت على الدول العربية المانحة للامتيازات النفطية شروطاً أفضل، وفي فبراير 1957م توجه رجل الأعمال الياباني "تارو ياماشيتا Taro Yamashita"[2] إلى السعودية، وفي أثناء لقائه مع المسؤولين الحكوميين تبين إمكانية حصول اليابان على الامتيازات النفطية (ذكي، 2022، ص33).

وفي يوليو 1957م أجرى "ياماشيتا" كممثل لشركة الزيت العربية المحدودة مفاوضات مع المملكة، انتهت بتوقيع الطرفين في العاشر من ديسمبر 1957 اتفاقية تقضي بمنح الشركة امتياز المنطقة المحايدة المغمورة(ذكي، 2022، ص34)، أهم ما جاء فيها:

1. تتعهد المملكة بموجب هذه الاتفاقية بمنح شركة الزيت العربية امتيازاً للاستثمار لمدة أربعين عاماً.
2. تدفع شركة الزيت العربية للحكومة السعودية مبلغ مليون ونصف مليون دولار في السنة، كما تتعهد بأن تدفع للحكومة عندما يكتشف الزيت بكميات تجارية مبلغ ميلون دولار في السنة.

(1) بدأت اليابان تتطلع منذ منتصف القرن العشرين إلى منافسة القوى الغربية في الخليج على امتلاك منابع البترول، وكانت البداية في عام 1949م عندما قام رئيس شركة "نيسان أيوكافا غيسوكي" بإجراء مباحثات مع الحكومة السعودية من أجل الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في أراضي المملكة، غير أن هذه المباحثات انتهت بالفشل، كما جرت محاولة أخرى في عام 1955م قام بها "كاسميوتو كانتارو" مدير شركة "تيكوكو سيكيو" لكنها انتهت بالفشل أيضاً بسبب سيطرة الدول الغربية على امتيازات النفط (الخضر ، سبتمبر - ديسمبر 2001، ص235).

(2) قام "تارو ياماشيتا" بالتعاون مع "يامشيتا بكانجي وادا Kanji Wada" رئيس شركة "زيت كوزمو Cosmo Oil"، وعدد من المستثمرين اليابانيين بتأسيس شركة التجارة اليابانية للبترول المحدودة في يونيو 1956م، وبعد التوقيع على اتفاقية الامتياز بين المملكة والشركة التجارية اليابانية في ديسمبر 1957م، تم تغيير اسمها إلى شركة الزيت العربية المحدودة.

(Kandil, 2006, pp.31 - 35).

3. تدفع الشركة 56 % من أرباحها العائدة من هذه العمليات، وأن لا تؤثر أي مرحلة من مراحل استخراج وبيع النفط على المبالغ المستحق دفعها من الأرباح (الخضر ، سبتمبر - ديسمبر 2001، ص ص235 - 236).

بعد توقيع الاتفاقية السعودية مع شركة الزيت العربية، توجهت الشركة نحو الكويت من أجل الحصول على امتياز المنطقة في المياه الكويتية، دخلت الشركة في منافسة مع شركات النفط الأوروبية، والتي كان من ضمنها شركة شل وهانت انترناشيونال التي ساندتها شركة ستاندار أويل وبان أميريكان أويل، إلا أن شركة الزيت العربية المحدودة تمكنت من الحصول على امتياز البترول من الحكومة الكويتية، وفي يوليو 1958م وقعت الاتفاقية (ذكي، 2022، ص35)

ولم تختلف عن اتفاقية الشركة مع السعودية، إلا في مدة الامتياز، ونسية الأرباح، وبعض المزايا الاقتصادية والاجتماعية للعاملين الكويتيين في الشركة، فبمقتضى هذه الاتفاقية منح أمير الكويت (عبد الله السالم) امتيازاً نفطياً على حصته في بحار المنطقة المحايدة الكويتية / السعودية مدته 44.5 سنة إلى شركة الزيت العربية المحدودة، وفي المقابل حصلت الكويت على مدفوعات سنوية مبدئية قدرها مليون ونصف مليون دولار في السنة، ومليون دولار على كل سنة تسبق اكتشاف النفط، ونصت على عوائد وضريبة ومدفوعات إضافية أخرى لا يقل مجموعها عن 57 % من أرباح إنتاج النفط، مع حساب مثل هذه الأرباح على أساس الأسعار المعلنة، كما تحصل على دفعة إضافية عندما يصل إنتاج الشركة إلى مستوى 50 ألف برميل في اليوم وقدرها خمسة ملايين دولار (الخطيب، 1998، ص322)

ومن المميزات التي حصلت عليها الكويت من هذه الاتفاقية تعهد الشركة عند وصولها إلى حد معين من الإنتاج ببناء وصيانة معهد للأبحاث في الكويت على حسابها لدراسة الموارد الطبيعية وموارد المياه في الكويت، وأن تمنح الشركة الأفضلية لاستخدام الناقلات الكويتية إذا تساوت الاعتبارات الأخرى، ومن حق أمير الكويت تعيين سدس أعضاء مجلس إدارة الشركة من الكويتيين على ألا يقل عدد الكويتيين عن اثنين، وتعيين نصف أعضاء لجنة مشتريات الشركة من الكويتيين (الخطيب، 1998، ص323).

وكان من بين بنود الاتفاقية مادة تنص على مساهمة الشركة في إصلاح أحوال الشعب الكويتي بتقديم الخدمات الطبية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي يتفق عليها مع أمير الكويت، وفي ضوء التزام الشركة بتطبيق هذا البند فقد أنشأت الشركة مدارس لتعليم أبناء الموظفين الكويتيين، كما قامت بإنشاء منازل ومرافق خدمة اجتماعية للعاملين في الشركة، وأنشأت أيضاً محطة لتحلية مياه البحر للشرب، ومحطة أخرى لإنتاج الكهرباء (Oil Company Limited, 1961, p.1).

أظهرت هذه الاتفاقية قوة الحكومة الكويتية في التفاوض حتى تمكنت من الحصول على شروط مجزية لم تحصل عليها أي دولة من قبل بما فيها السعودية شريكتها في المنطقة، فحصلت الكويت على نسبة 57 % من الأرباح في الوقت الذي حصلت فيه نظريتها السعودية على 56 %، كما أعطت هذه الاتفاقية الكويت الحق في الإشراف المباشر على نشاط شركة الزيت في المنطقة المحايدة، من حيث الإنتاج، وتحديد الأسعار (ذكي، 2022، ص ص37 - 38)

لم يستمر الوقت طويلاً حتى تم اكتشاف احتياطات نفط وفيرة في مناطق التنقيب، فعثرت الشركة على النفط في حقل "منيفة"، وحقل "السفانية"، وحقل منطقة رمال برقان، وعقب هذا عثر على النفط كذلك في منطقة "الرطاوي"، ومنطقة "إيوسين" (الخطيب، 1998، ص39).

وفي الثالث من إبريل 1961م قامت الشركة بتصدير أول شحنة من نفط المنطقة المحايدة في حقل الخفجي، وبهذا المناسبة أقامت الشركة حفلاً في حقل الخفجي حضره كل من شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح، والملك سعود بن عبد العزيز.(Oil Company (Limited, 1961, p.1

فقد نجحت الشركة في تصدير النفط في إبريل 1961م، وفي العام التالي شكل نفط المنطقة المحايدة المنتج من قبل شركة الزيت 3.8 % من إجمالي ما تستورده اليابان من النفط، وفي السنة المالية التالية - 1963 - ارتفعت هذه النسبة إلى 9.7 %، وفي السنة المالية التالية 1963 - 1964م وصلت إلى 13.6 %، وفي السنة المالية 1964 - 1965 بلغت 13.4 %، ووصلت كمية النفط التي أنتجتها الشركة عام 1970 إلى عشرين مليون طن من النفط الخام صدر 90 % منه إلى اليابان (الخضر ، سبتمبر - ديسمبر 2001، ص237).

الخاتمة:

- كان لبريطانيا يد في تعطيل منح الامتياز بترول المنطقة المحايدة قبل الحرب العالمية الثانية، نتيجة لمحاولاتها للحيلولة دون الترخيص للشركة الأمريكية (ستاندرد أويل) وفقاً لحق الأولوية الذي منحها إياه ابن سعود، وأفضلية العروض التي تقدمت بها منذ البداية، وكان الهدف من ذلك منع الشركات الأمريكية من إيجاد موطأ قدم لها في الكويت.
- على الرغم من توقف المفاوضات النفطية نتيجة للحرب العالمية الثانية، إلا أن الحرب أثرت على الوجود البريطاني في الخليج، ودفعها للتخلي من منافسة الشركات البترولية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما أفسح المجال لشركتي أمينويل وجيتي للحصول على نفط المنطقة المحايدة.

- أسهم حصول شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) على امتياز نفط المنطقة البحرية المحايدة في تعزيز شروط التفاوض مع شركات البترول لصالح الشعبيين الكويتي والسعودي، فكان من بين بنود الاتفاقية مادة تنص على مساهمة الشركة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والطبية والصحية وغيرها من الخدمات، وفي ضوء التزام الشركة بتطبيق هذا البند فقد أنشأت الشركة مدارس لتعليم أبناء الموظفين الكويتيين والسعوديين، كما قامت بإنشاء منازل ومرافق خدمة اجتماعية للعاملين في الشركة.
- أدى اكتشاف البترول في المنطقة المحايدة إلى إزالة الخلافات الاقتصادية بين الكويت والسعودية حول المنطقة، ودخل الجانبين في مفاوضات أدت في النهاية إلى الاتفاق بين الكويت والسعودية على تقسيم المنطقة المحايدة في 7 يوليو 1965م، ودخلت اتفاقية التقسيم حيز التنفيذ في 21 مايو 1970م.

خريطة (1)

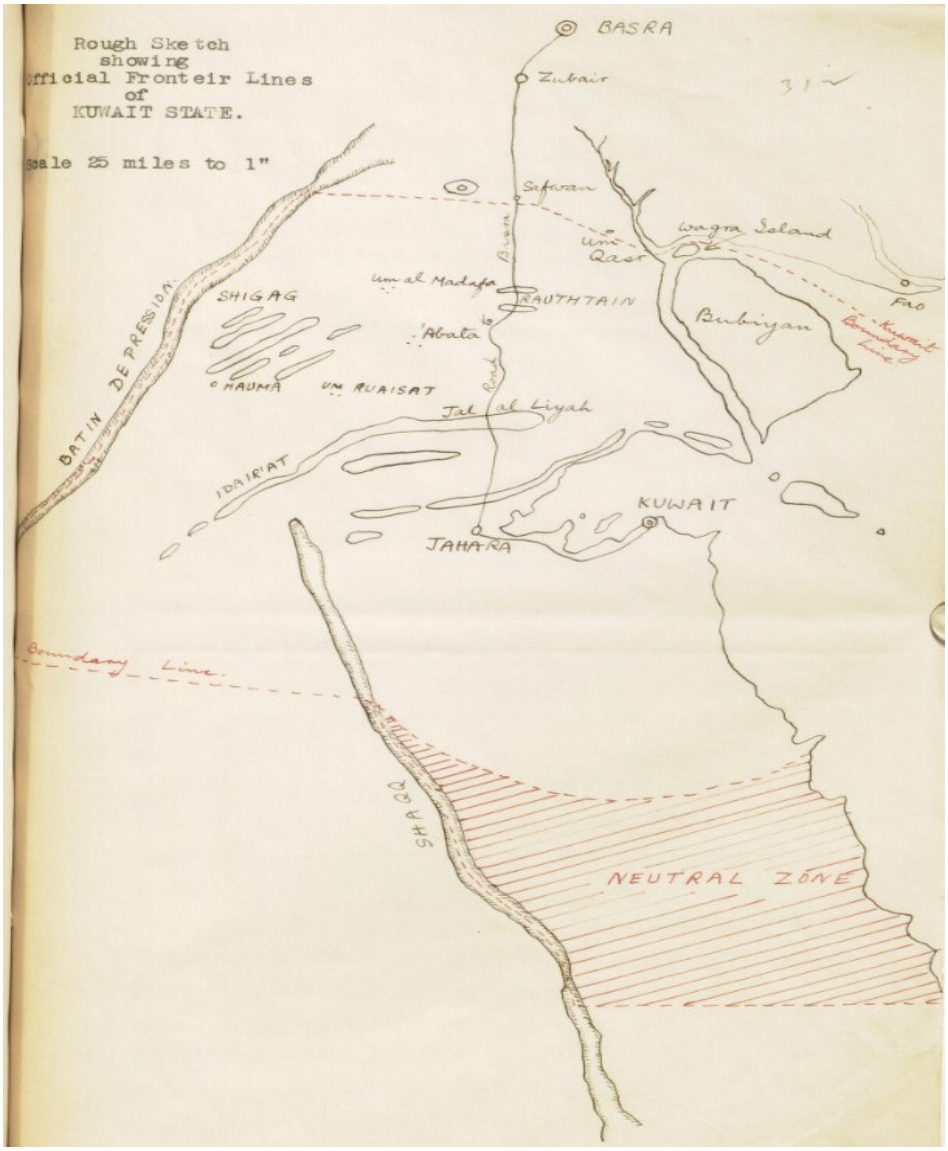

المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية في ضوء اتفاقية العقير 1922م

المصدر: IOR/R/15/1/531,May 18, 1934.

خريطة رقم (2)

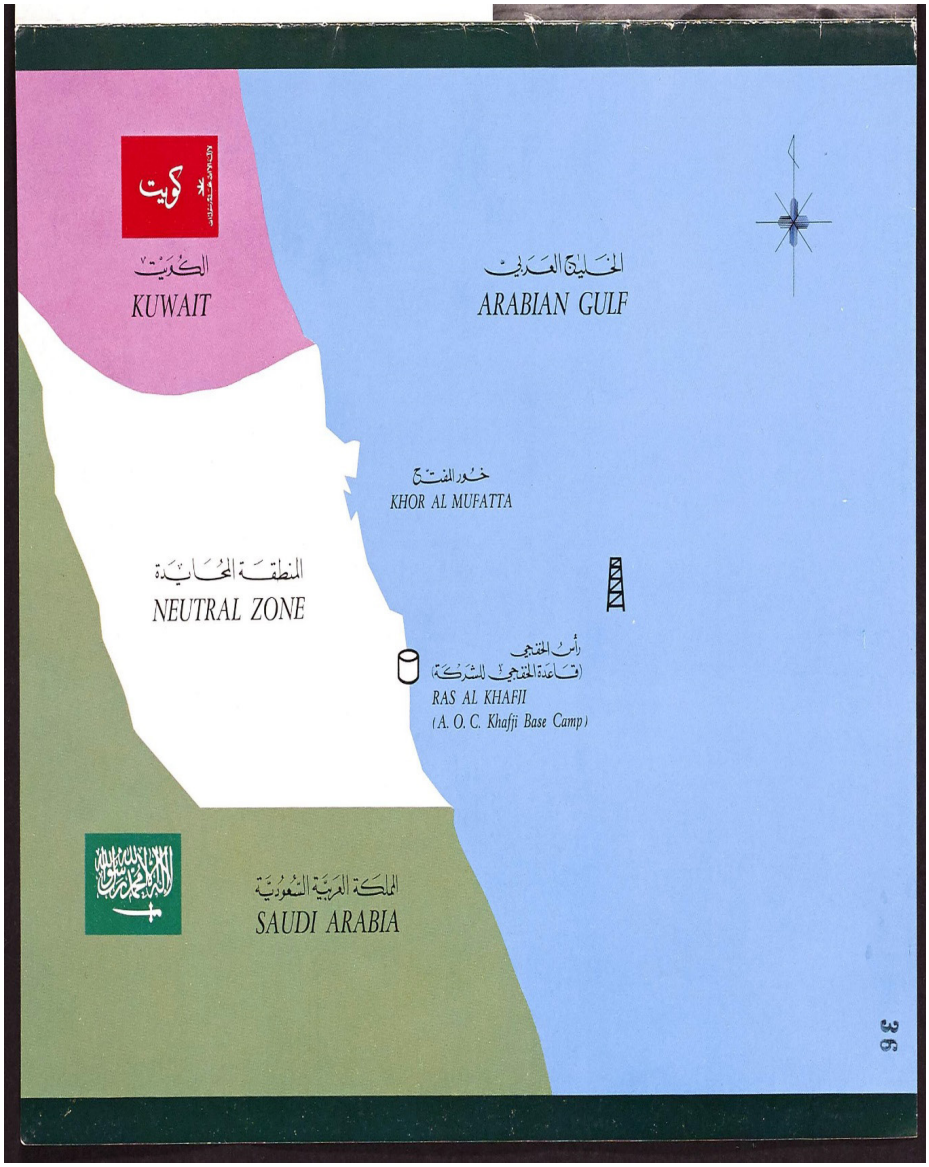

المصدر: FO 371/168778: 2 January 1962.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

بونداريفسكي، غيورغي (1994). الكويت وعلاقاتها الدولية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (ترجمة ماهر سلامة). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

بيربي، جان جاك (1959). الخليج العربي (ترجمة نجد هاجر وسعيد الغز). دار الكشاف.

الجاسم، نجاة عبد القادر (1997). التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين *1939-1914* (ط2).

أبو حاكمة، أحمد مصطفي (1984). تاريخ الكويت الحديث *1965-1750*. منشورات ذات السلاسل.

الحجي، يعقوب يوسف (2007). النشاطات البحرية القديمة في الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الخضر، أحمد محسن (سبتمبر- ديسمبر 2001). العلاقات اليابانية مع الشرق العربي 1982-1945م. مجلة دراسات تاريخية، *22*(76-75)، 257-223

الخطيب، عبد العزيز أحمد (1998). النفط في الكويت مقتطفات من جريدة الكويت اليوم *1961-1954م*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

خلف، حسين سعود (2018). العلاقات السعودية الكويتية *1947-1922م* «دراسة في ضوء الوثائق البريطانية» [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك كلية الآداب.

ذكي، حسام السيد (2022). العلاقات الكويتية اليابانية «تاريخ من التعاون والشراكة الإستراتيجية». مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الزعارير، محمد عبد الله (1997). إمارة آل رشيد في حائل. بيسان للنشر والتوزيع.

الشملان، سيف مرزوق (1986). من تاريخ الكويت (ط2). ذات السلاسل.

عبد العال، إبراهيم على (1995). آل صباح والعلاقات البريطانية – العثمانية حول الكويت 1899-1766. مجلة كلية الآداب بجامعة طنطا، (8)، 344-296. https://doi.org/10.21608/jartf.1995.124180

عبد الغني، عبد العزيز (1981). السلام البريطاني في الخليج العربي *1899م-1947م* «دراسة وثائقية». دار المريخ.

العطار، جواد (د.ت.). تاريخ البترول في الشرق الاوسط *1971-1901*. الأهلية للنشر والتوزيع.

العقاد، صلاح (1973). البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي.

العنزي، محمد نايف عواد (2001). تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة *1973-1961م*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الغنيم، عبد الله يوسف وآخرون (1998). الكويت وجوداً وحدوداً «الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية (ط3). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

قاسم، جمال زكريا (1935). الخليج العربي «دراسة لتاريخ الإمارات العربية *1945-1914*. دار الفكر العربي.

مركز دراسات الدار العربية للموسوعات (2008). الكويت والصراع العثماني – البريطاني *1915-1896م*. الدار العربية للموسوعات.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Arabian Boundary Disputes (1992). Saudia-Kuwait 1829-1991. Vol. 10, 11. Archive Editions.

Bin Salman, A. (2000). *King 'Abd al-'Aziz' Negotiations with Concessionaire Oil Companies in Saudi Arabia*. The Middle East Institute.

F. O. 371/16871, Kuwait Nejd Neutral Zone Concession of 1923.

F. O. 371/16837, from Political Agent in Kuwait to Political Resident in the Gulf, 27 April 1933.

F. O. 371/16837, from Political Agent in Kuwait to Political Resident in the Gulf, Note on the Kuwait Oil, 5 June 1933.

F. O. 371/16871, from India Office to Political Resident in the Gulf, Extract from Final Record of Meeting Held at the Colonial Office, 10 August 1933.

F. O. 371/17918-19, Sixth and Seventh meeting With Fuad Bey Hamza Held at the F. O., 25 October 1934.

F. O. 371/19004, from India Office to Political Resident in the Gulf, 9 Jan 1935.

F. O. 371461426, E280, from Government of India to Political Resident in Persian Gulf, 18 March 1947.

F. O. 371/17919, Memo Question of the Exercise of Jurisdiction on Administrative Functions in the Kuwait Neutral Zone, year 1949.

FO 371/168778: from Embassy in Kuwait to F. O., 2 January 1962.

IOR/R/15/1/531. f 312. A preliminary map showing the official borders of the State of Kuwait, 18May 1934.

Kandil, A. (2006). The Politic Economy of International Cooperation Between Japan and Saudi Arabia "The Arabian Oil Company as a Case Study". *Japan Association for Middle East Studies*, (22), 21-61.

Kelly, J. B. (1964). *Eastern Arabia Frontiers*. Faber and Faber.

Kuwait Political Agency (1994). Arabic Documents 1899-1949. Vol. 11. Archive Editions.

Oil Company Limited (1961). Annual Report of Operations Arabian Oil Company Limited.

Records of Kuwait 1899-1961 (1989). Vol.7. Archive Editions.

Troeller, G. (1976). *The Birth of Saudi Arabia and the Rise of The House of Saud*. Frank Cass.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

būnduāryfsky ghyūrghy (1994). alkūʾaytu waʻalāqāʾutahā al-dawliyyatu fī alqarni al-tāsiʻa ʻashara waʾawāʾili alqarni alʻishrīna (tarjamatu māhiri salāmata markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

bīrabī jān jāka (1959). alkhalīju alʻarabiyyu (tarjamatu najdin hājara wasaʻīdi alghazzi dāru alkasshāfi

aljāsimi najātu ʻabdi alqādiri (1997). al-taṭawwuru al-sīāsiyyu wa-l-iāqtiṣādiyyi lil-kaīʾat bayna alḥarbayni 1914-1939 (t2).

ʾabū ḥākimata ʾaḥmadu muṣaṭaffī (1984). tārīkhu alkūʾayti alḥadīthi 1750-1965. manshūrātu dhāti al-salāsili

alḥajjiyyu yaʻqūbu yūsufa (2007). al-nashāṭātu albaḥriyyatu alqadīmatu fī alkūʾayti markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

alkhaḍiru ʾaḥmadu muḥsinin (sbtmbr - dīsimbira 2001). alʻalāqātu alyābāniyyatu maʻa al-sharqi alʻarabiyyi 1945-1982m. mijallatu dirāsātin tārīkhiyyatin 22(75-76)223-257 ،.

alkhaṭību ʻabdi alʻazīzi ʾaḥmada (1998). al-nafṭu fī alkūʾayti maqtuṭfātun min jarīdati alkūʾayti alyawma 1954-1961m. markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

khalafun ḥusayni suʻūdin (2018). alʻalāqātu al-suʻūdiyyatu alkawītiyyatu 1922-1947m» dirāsatun fī ḍawʾi alwathāʾiqi albirīṭāniyyati [risālatu miājastyr ghayru manshūratin jāmiʻatu alyarmūki kulliyyatu alʾādābi

dhakiyyun ḥusāmu al-sayyidi (2022). alʻalāqātu alkawītiyyatu alyābāniyyatu " tārīkhun mina al-taʻāwuni wa-l-sharākati al-ʾistarittayijya markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

al-zaʻārīru muḥammadu ʻabdi Allāhi (1997). ʾimāratu āli rashīdin fī ḥāʾilin baysān lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-shumalāʾun sayfu marzūqin (1986). min tārīkhi alkūʾayti (t2). dhātu al-salāsili

ʻabd alʻāli ʾibrāhym ʻalā (1995). ālu ṣabāḥin wa-l-ʻalāqātu al-brīṭāniyyatu – alʻuthmāniyyati ḥawla alkūʾayti 1766-1899. mijallatu kulliyyati alʾādābi bijāmiʻati ṭnṭā (8)296-344 ،. https://doi.org/10.21608/jartf.1995.124180

ʻabdu alghaniyyi ʻabdu alʻazīzi (1981). al-salāmu al-birīṭāniyyi fī alkhalīji alʻarabiyyi 1899m1947-m » dirāsatun wathāʾiqqaya dāru al-marrīkhi

alʻaṭṭāru jawādin (d.t.). tārīkhu al-bitrūli fī al-sharqi al-awsṭ 1901-1971. alʾahliyyatu lil-nashri wa-l-tawzīʻi

alʻaqqādu ṣalāḥ (1973). al-bbattarwal waʾatharuhu fī al-sīāsati wa-l-mujtamaʻi alʻarabiyyi

al'anziyyu muḥammad nīfi 'awwādin (2001). tārīkhu al'alāqāti al-sīāsiyyati bayna alkū'ayti wa-l-'irāqi fī alfatrati 1961-1973m. markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

alghunaymu 'abd Allāhi yūsufu wa'ākharūna (1998). alkuī'ut wujūdan waḥudūdan " alḥaqā'iqu almawḍū'iyyatu wa-l-iāddi'ā'ātu al'irāqiyyatu (t3). markazu albuḥūthi wa-l-dirāsāti alkawītiyyatu

qāsimun jamāl zakariyyā (1935). alkhalīju al'arabiyyu " dirāsatun litārīkhi al'imārāti al'arabiyyati 1914-1945. dāru alfikri al'arabiyyi

markazu dirāsāti al-dāri al'arabiyyati lil-mū'aswa'āti (2008). alkuī'ut wa-l-ṣirā'u al'uthmāniyyu – albrīṭāniyyu 1896-1915m. al-dāru al'arabiyyatu lil-mūswa'āti

Oil Concessions in the Kuwaiti-Saudi Neutral Zone 1933-1958: A Historical Study

Hanan Al-Sayed Gouda[1]

Abstract:

The oil concessions in the Gulf played a major role in the development of the region on all fronts. However, border disputes hindered the optimal exploitation of the border areas, one of which was the Kuwaiti-Saudi neutral region. This zone was established under the 1922 Uqair Agreement between the Kingdom of Saudi Arabia and Britain on behalf of On the authority of the Sheikh of Kuwait. The region became important after the oil discoveries in both Saudi Arabia and Kuwait. As a result, the major oil companies sought to obtain concessions in the region since 1933. The Standard Oil of California secured preferential rights to explore for oil in the neutral zone from the Saudi side. However, Britain obstructed its efforts to obtain the concession from the Kuwaiti side. This led to competition among companies to obtain the concession, eventually leading to the granting of the concession to Aminoil and Getty Oil from both Kuwait and Saudi Arabia between 1948 and 1949, along with agreements for cooperation to explore for oil in the neutral zone. This also paved the way for the Arabian Oil Company to acquire the concession for the submerged (marine) neutral zone between 1957 and 1958. Thus, this study addresses the negotiations and agreements related to the Kuwaiti-Saudi neutral zone, both land and marine, between 1933 and 1958.

Keywords: Kuwait, Saudi Arabia, Aminoil, Getty, Arabian Oil Company Limited.

(1) Faculty of Arts - Damietta University (Damietta – Egypt)
hagouda27@gmail.com